

و ثلاثون و سبعة و خمسون كبر من تسعة عشر لما علمت  
 و المتد اخلان عبارة عن عدد بين يكون القليل منها  
 جزا من الكثير فالقليل داخل في الكثير دون العكس  
 فليس التقابل هنا على باب و إنما ذكر على سبيل  
 المشاكلة و يكتفي من المتد اخلان بالكبرها في أكثر الأعمال  
 و لم يجز ان يقف الجز يكون مفرد الاله لا يكون الا كذلك  
 لما هو به بقوله و المراد من به انه لو طرح منه التمرة  
 افناه تلاف الكس لا ينعقد المقدار سوا افناه امر لا  
 فانكسر اعم فالنصف كس و جز و الثلثان كثر لجز و هذا  
 امر اضطر لاجب فالمتد اخلان هم اللذان يعني اصغرهما  
 اكبرهما كالاربعة و الثمانية فالاربعة تعني الثمانية  
 في مرتين فهي جزء منها فهي متد اخلان و الاثنان  
 من الاربعة تصغرها فهي داخله فيها و هما متد اخلان هو  
 و الاثنان من الستة ثلثها و لو طرح منها افنتها في  
 ثلاث مرات فهي متد اخلان و الاثنان من الثمانية ربعها  
 و الاثنان من العشر خمسها و الاثنان من الاثني عشر  
 سدسها و الاثنان من الاربعة عشر سبعها و الاثنان  
 من الستة عشر ثمنها و الاثنان من الثمانية عشر تسعها  
 و الاثنان من العشر بين عشرها و هي من الاثنان  
 و العشر بين جزين احد عشر لجز واحد و من  
 الاربعة و العشر بين نصف سدسها فهي ابي الاثنان  
 داخلان في جميع هذه الاعداد و هما يعنيان كل واحد  
 من هذه الاعداد و هما مع كل واحد من هذه الاعداد  
 متد اخلان الواحد و ان كان جزا من كل عدد  
 و يقفي كل عدد و حد المتد اخلان ينطبق عليه مع كل عدد

لاية

لا يقف ليس بعدد و لم يحكمها فبه ذلك بل اعتبره  
 مباحثا لكل عدد لانه ليس بعدد و غير العدد مباحثا  
 للعدد لاجماله فوارثه الاول و وجه الخص  
 في هذه الاقسام ان الغددين اما ان يتساويا و لا  
 وان يتساويا فبهما المتماثلان وان لم يتساويا و لا  
 تقاصلا فاما ان يقفي اصغرهما الكبرها او لا فان كان  
 الاول ففي المتد اخلان وان كان الثاني و هو ان لا يقفي  
 اصغرهما الكبرها فاما ان يقفي كلاهما عدد ثالث  
 او لا يقفيهما الا الواحد فان كان الاول ففي المتوافقان  
 وان كان الثاني ففي المتباينان و قد علم بذلك حدودها  
 والله اعلم الشا لله كل متد اخلان متوافقان بما لا يصغرهما  
 من الاضداد و كل متماثلين متوافقان هما لاهد هما من الاضداد  
 و المراد بالتوافق هذا الاشتراك في جزء او اجزاء ما عدل  
 المتباين لا التوافق الذي هو قسم التذ اخل لان قسم  
 الشيء لا يكون قسما منه و قد قسم الاستاد ابو العباس احمد  
 ابن البزار رحمه الله النسب الي المانية و الاشتراك  
 و الاحسن كما قال الشيخ رحمه الله ما قسم الجمهور لان  
 المماثلة و المتد اخله و الموافقة و ان اشتركت كلها في المشاركة  
 لكنها تختلف بالحد و الدوازم و الاحكام فوجب التقسيم  
 لما ذكرنا انتهى بمعناه والله اعلم الشا لله معرفة  
 التماثل و الضميمة و اما غيره ففي معرفته طرق الاولى وهي  
 اشهرها طريق الطرح وهي ان تطرح الاقل من الاكثر  
 فان افناه في مرتين و اكثر ففي المتد اخلان كما قلنا و اربعة  
 فان الاثنان تعني الاربعة في مرتين و ثلاثه و تسعة فان الثلاثه